

يعتبر تاريخ المحاسبة مرآة تعكس تاريخ الحضارة الإنسانية فكلما تقدمت الحضارات الإنسانية كلما تقدمت المحاسبة و تطورت نظمها، فنجد أن المحاسبة ظهرت بظهور الحضارة الأولى في مصر القديمة، فكان يتم تسجيل كل العمليات في دفاتر تحوي المبالغ وأسماء أصحابها .

ثم ظهور نظام القيد المزدوج الذي يقتصر على إيضاح العمليات بالنسبة للغير دون إظهار الأثر الذي تتركه على أصول وخصوم المشروع ،وبعدها تطور هذا النظام تبعاً لتطور التجارة الداخلية والخارجية ابتداء من القرن الخامس عشر إلى ان تم التوصل إلى طرق تسجيل ناجعة من الناحية المحاسبية والقانونية ، فظهرت المحاسبة المنظمة واستخدام نظم محكمة لمراجعة الحسابات العامة.

فمن هنا بدأت تظهر المراجعة خاصةً مع ظهور مؤسسات اقتصادية كبيرة الحجم، متعددة المصالح كشركات المساهمة، و ظهور المؤسسات المالية كالبنوك مما أدى إلى توسع نطاق المراجعة ، وأصبحت الحاجة ملحة لها وذلك للحفاظ على أموال المؤسسة وحقوق المساهمين.

ومن أجل ضمان التسيير الجيد للمورد البشري والطبيعي والمالي داخل المؤسسة واختيار القرارات الرشيدة في الوقت المناسب بكل موضوعية وعقلانية ، كان يجب أن تنتهج الأساليب العلمية الدقيقة لوضع المؤسسة في المسار الصحيح لتحقيق التوازن المالي و الاقتصادي لها، فأصبحت هذه الأخيرة تستوجب استعمال نظام رقابة داخلية و ذلك لتسهيل عملية القيام بوظيفة المراجعة ،المتثلة في تقييم هذا النظام و إعطاء رأي فني محايد حول صدق و شرعية الحسابات، ونظراً للدور الفعال للمراجعة المحاسبية ارتكز موضع بحثنا .

الإشكالية :

وفي إطار بحث المؤسسة عن نظام لتنظيم تعاملاتها والتدفقات التي تجري في داخلها او مع محيطها اختارت من بينها الأنظمة المختصة بدراسة التدفقات الإحصائية ، فكانت المحاسبة أداة للتسيير ومصدر للمعلومات الأساسية لكل العمليات التي تجرى بين مختلف العملاء الاقتصاديين، إلا انه لابد من وجود أداة لتقييم هذه الأنظمة التي تعد مصدر للمعلومات الا وهي المراجعة المحاسبية.

ان المراجعة هي أساس كل معلومة تقدم إلى العملاء وملاك المؤسسة ، كما نعلم ان المراجعة تمر بالتقييم المبدئي لنظام الرقابة الداخلية التي بدونها لا يمكن للمراجع ان يقوم بأي فحص لقائمة من للقوائم المالية . لابد ان تعطي المراجعة صورة صادقة عن عناصر الأصول والخصوم للمؤسسة ، ولكي نصل إلى هذه الصورة يجب علينا تجسيد الجانب النظري والمتمثل في المبادئ والمعايير الأساسية للمراجعة. ومما سبق ذكره ارتأينا ان تكون إشكاليتنا تصب في السياق التالي. نقوم بطرح الإشكالية:

• ما مدى فعالية المراجعة في عكس الصرة الصادقة لحسابات المؤسسة؟

و للإجابة عن هذه الإشكالية نطرح التساؤلات التالية و ذلك للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع

✓ ما مفهوم المراجعة ؟

✓ ما هي آليات المراجعة ؟

✓ كيف تتم مراجعة عناصر القوائم المالية ؟

فرضيات البحث:

للإجابة على الأسئلة السابقة نطلق من الفرضيات التالية:

1 - المراجعة فهي فحص دوري يقوم به شخص محترف ومحيد لغرض إعطاء رأي شخصي محايد مدعم

بأدلة و براهين حول صدق و شرعية الحسابات و كذا القوائم المالية و البيانات المحاسبية.

2 - ان المراجعة تجرى وفق منهجية ومعايير باستعمال وسائل وأدلة إثبات .

3 - ان مراجعة عناصر القوائم المالية تكون وفق :

- مراعاة مدى تطبيق المبادئ المحاسبية والتأكد منها.

- التأكد من صحة التسجيل المحاسبي.

- مقارنة الحسابات ببعضها البعض.

- التحقق من الوثائق التي تثبت صحة المبالغ المسجلة .

أهمية الموضوع:

إن أهمية الموضوع تتمثل في تبسيط وظيفة من وظائف المؤسسة الحديثة و تسليط الضوء عليها و ذلك باستعراض مختلف المراحل للقيام بها.

أهداف الموضوع:

إن الأهداف التي نسعى للوصول إليها من خلال الدراسة لهذا الموضوع، هو إظهار فعالية كل من المراجعة الحاسبية في دعم التسيير الجيد للمؤسسة و إعطاء الصورة الحقيقية و الدور الذي تلعبه المراجعة في تقديم الإرشادات لمتخذي القرارات.

أسباب اختيار الموضوع:

من أهم الدوافع التي دفعتنا للقيام بهذا البحث:

1. دوافع ذاتية:

- التخصص الدراسي وعلاقته بالموضوع المختار.
- الميل الطبيعي إلى احتراف مهنة المراجعة.
- إثراء المكتبة بالمراجع حول الموضوع .

2. دوافع موضوعية :

- توضيح الأعمال التي يقوم بها المراجع أثناء مهمته
- أهمية و مكانة المراجعة المحاسبية في المؤسسة.

صعوبات البحث :

لقد وجهنا أثناء اعدادنا لهذا البحث بعض الصعوبات من حيث تعسر وجو د مؤسسة اقتصادية للقيام بدراسة تطبيقية من اجل إثراء معارفنا وهذا لعدم تضمن وظيفة المراجع ضمن هيكلها الإداري. وان وجدت فتكون على مستوى المديرية أو الوكالات الوطنية للقطاع . كما كان لشح المراجع اثر على الموضوع مما اوجب علينا البحث عن المعلومة خارج رفوف المكتبة.

المنهجية المتبعة:

يتميز هذا الموضوع بصفة العمومية كون ان المعلومات التي يحتويها هذا البحث متعارف عليها وهي سارية المفعول في حياتنا اليومية ، إضافة إلى ان هذا الموضوع يتناول منهج علمياً ، كون المراجعة علم قائم بحد ذاته ، لذلك تم استخدام المنهج الوصفي .

خطة وهيكل المذكرة:

للإجابة عن الإشكالية المذكورة واختبار فرضياتها والوصول إلى إبراز أهميتها وتحقيقاً لأهداف الدراسة اقتضت الضرورة تقسيم موضوع المذكرة إلى ثلاث فصول .

الفصل الأول يحمل مفاهيم عامة حول المراجعة ، ويتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث ، حيث بدأنا في المبحث الأول بماهية المراجعة و الذي يشمل تعاريف مختلفة للمراجعة وكذا التطور التاريخي لها، وأهمية المراجعة وأهدافها ، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى مبادئ المراجعة وأنواعها .

أما المبحث الثالث حمل في طياته معايير المراجعة و الشكليات المتعلقة بالمراجع من حيث مؤهلاته ، تعيينه وإتباعه ، حقوقه وواجباته والمسؤولية التي عليه.

أما الفصل الثاني فتناولنا فيه آليات المراجعة في مبحثين ، ففي المبحث الأول تم التطرق إلى المنهجية العامة للمراجع و التي تشتمل على اكتساب المعرفة العامة حول المؤسسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية لها ، وكذا تنفيذ مهمة المراجع وفي الأخير إعداد التقرير .

و في المبحث الثاني تم التطرق إلى التقنيات و الوسائل لجمع أدلة الإثبات في المراجعة.

في الفصل الثالث تم التطرق إلى كيفية مراجعة عناصر القوائم المالية من حيث التحقق من حسابات الأصول والخصوم وحسابات التسيير للمؤسسة .